

برنامج السياسات الثقافية  
في المنطقة العربية

التقرير الدوري الرابع من ١ تموز/يوليو  
وحتى ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣



## التطورات الراهنة على السياسات الثقافية في المنطقة العربية

الملخص العام للتقرير

التطورات الراهنة على السياسات الثقافية

الجزائر | المغرب | تونس | موريتانيا

اليمن | مصر

فلسطين | سوريا | لبنان | الأردن

شباط - فبراير ٢٠١٤

يرصد التقرير الدوري الرابع لبرنامج السياسات الثقافية في المنطقة العربية التطورات الحاصلة في عشر دول عربية في الفترة الواقعة بين من ١ تموز/يوليو وحتى ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ مركزاً كما التقرير السابق على جانين أساسيين: رصد أهم التطورات الحاصلة على المستوى الوطني، وتطور عمل المجموعات الوطنية في كل من البلدان التي يغطيها التقرير.



يضم التقرير معلوماتٍ من دول المشرق العربي كاملة (فلسطين، سوريا، لبنان والأردن). ودول المغرب العربي عدا ليبيا (الجزائر، المغرب، تونس وموريتانيا) إضافة إلى كل من مصر واليمن. ويرصد التقرير لأهم التطورات الإيجابية التي تشهدها بعض البلدان كتنبي مجلس الوزراء اليمني سياسة ثقافية جديدة، و مصادقة الحكومة الموريتانية على اتفاقية اليونسكو لحماية وتعزيز أشكال التعبير الثقافي، وإحداث خلية مركزية لوضع منظومة وطنية للإحصائيات الثقافية في المغرب، وإعلان القسطنطينية عاصمة للثقافة العربية للعام ٢٠١٥

في الجزائر، إضافة لتسجيل أهم التحديات والعوائق التي تنتشر في بلدان أخرى، حيث يلاحظ في أغلب البلدان تقاطعات حادة حول انتهاكات الحقوق المدنية للفاعلين الثقافيين والتصديق على الفنانين كما في اليمن، الأردن، ولبنان، والجزائر؛ ويبقى المشهد في سوريا الأكثر تعقيداً. ويرصد التقرير علاقة بين التغيير السياسي والسياسات الثقافية في مصر، إضافة إلى استمرار حالة الانقسام الفلسطيني على صعيد التشريع. كما يرصد أيضاً تشكيل المجموعة الوطنية في الأردن وانعقاد أولى اجتماعات مبادرة "أولويات العمل الثقافي في سوريا".

اعتمد التقرير في منهجية إعدادة كما في التقرير السابق على التواصل المباشر مع المجموعات والناشطين في كل من الدول التي يضمها. حيث قام الباحثون في اتجاهات بإعداد "أوراق عمل" خاصة بكل بلد من البلدان تم توجيهها إلى المجموعات الوطنية لتدقيقها، بالإضافة إليها وتوجيه الباحثين في المؤسسة بخصوص الأولويات والتغيرات الطارئة الأكثر أهمية والتي يجب التركيز عليها في التقرير. حيث يلحظ بعد مرور أكثر من عام على بعض المجموعات وعدة أعوام على المشروع أن نقاطاً كالتمويل والهيكلية الإدارية والتفرغ يجب التفكير بها للحفاظ على استمرارية المجموعات واستقلاليتها فيما بعد. ترافق هذا مع مراجعة الباحثون في اتجاهات الخطة الزمنية السنوية لعمل المجموعات الوطنية والتي تم تطويرها بناء على الخطط الخاصة بكل مجموعة على حدى. ونعتر عن التأخر الحاصل في ارسال هذا التقرير والذي كان وراءه عدد من الاسباب منها مؤخراً إعادة هيكلة عمل المجموعة العربية للسياسات الثقافية بحضور مجموعات العمل في الاجتماع الأخير للمجموعة العربية للسياسات الثقافية - قمرت، تونس، في الفترة بين ٢١ و٢٣ كانون الأول/ ديسمبر والذي اختتم اعماله بتأسيس المجموعة الوطنية التونسية، إضافة إلى مجموعة من النقاشات بين مؤسسة المورد الثقافي واتجاهات حول رؤية تطوير البرنامج.

كل الشكر إلى أعضاء المجموعات الوطنية الذين يضعون في هذا التقرير، بل في البرنامج عموماً، حصيلة معرفتهم وخبرتهم وتجاربهم وذلك لإيمانهم بالضرورة القصوى لتحسين بيئة العمل الثقافي في بلدانهم.

## الأردن

قرارات بإغلاق مواقع الكترونية وتأجيل قانون التفرغ الابداعي، وموجة من التصعيدات والاحتجاجات للمطالبة بحقوق الصحفيين والمنتقدين،

شهد النصف الثاني من عام ٢٠١٣ موجة من الاحتجاجات والاعتصامات التي نفذها صحفيون ومنتقون إزاء التشريعات الثقافية التي أقرتها الحكومة الأردنية. فبعد قرار دائرة المطبوعات والنشر بحجب ٢١٣ موقعاً إلكترونياً إخبارياً في شهر حزيران/يونيو ٢٠١٣ ظهرت العديد من الاحتجاجات الشعبية والنقابية الأردنية في إطار اعتصام "التحالف الإعلامي لمناهضة إجراء الحجب وقانون المطبوعات"، كما شهدت الأردن تحركات واعتصامات متعددة أهمها أمام مقر رئاسة الوزراء وأمام الشركة المزودة للإنترنت.

وتبع ذلك عدة تصعيدات ودعوات واغلاق مواقع متكررة على مدى الأشهر اللاحقة، وكان لافتاً بدء صحفيين أردنيين عاطلين عن العمل اعتصاماً مفتوحاً داخل "المركز الوطني لحقوق الإنسان" للمطالبة بإيجاد فرص عمل لهم في شهر أيلول/سبتمبر.

ثم قامت وزارة الثقافة بتعليق قرار التفرغ الابداعي الذي كانت تبنته في العام ٢٠٠٧، أثار هذا الأمر عدة احتجاجات في الأوساط الثقافية، فقد دعت رابطتنا الكتاب والتشكيليين الأردنيين في شهر تشرين الأول/نوفمبر إلى اعتصامات نفذها عدد من المثقفين أمام وزارة الثقافة ضد ما أسموه تهيمش طال جميع الهيئات الثقافية الفاعلة ونال من المشروع الثقافي الوطني.

وكان رد وزيرة الثقافة أن القانون لم يتم إلغائه بل تم تعليقه لغاية ٢٠١٥ نتيجة العجز المالي الذي تعاني منه الوزارة والذي يقدر بأربعمائة ألف دينار أردني.

هذه الاحتجاجات أدت إلى عقد مؤتمر "ماذا بعد اعتصام وزارة الثقافة" الذي نظمته لجنة الحريات العامة وحقوق الكاتب في رابطة الكتاب. وخلص المؤتمر إلى العديد من الاقتراحات التي تدعم موقف الفنانين وتؤكد على ضرورة توحدهم واستمرارهم بالمطالبة بحقوقهم.

كما قام موظفو مركز الحسين الثقافي بالاعتداء بالضرب على أعضاء فرقة موسيقية كانت تحيي حفلاً في المركز، على اثر ذلك تم اطلاق "تجمع الدفاع عن الحريات الثقافية والابداعية في الأردن" وقام التجمع بمخاطبة العديد من المنظمات والمؤسسات الحكومية والمدنية للعمل على حماية حقوق الفنانين.

وفي خطوة لإعادة ترتيب وتنظيم وزارة الثقافة تم تشكيل اللجنة الاستشارية العليا للوزارة، وتكمن مهمتها في تقديم النصح والاستشارات بما يحقق رؤية وزارة الثقافة وتشمل هذه اللجنة أعضاء من الوزارة واتحاد الكتاب.

ووقعت الوزارة على برنامج تعاوني ثقافي بين الأردن وفلسطين، ويشمل البرنامج التنفيذي للأعوام ٢٠١٣-٢٠١٥ على ثلاثة بنود رئيسية تشمل المكتبات والوثائق والمخطوطات والمؤتمرات والمحاضرات والندوات الثقافية، بالإضافة الى المسرح والسينما والموسيقى والفنون الشعبية والفن التشكيلي، والتراث الثقافي غير المادي. كما يتبادل الطرفان الخبرات في مجال بناء القدرات وتدريب الكوادر الفنية في مجالات الفنون والموسيقى والجرافيك، وإدارة المؤسسات والمراكز الثقافية.

كما تم إعلان الطفيلة مدينة الثقافة الأردنية لعام ٢٠١٤، وتم الاعلان عن بدء استلام طلبات دعم المشاريع الفنية والثقافية.

### المجموعة الوطنية للسياسة الثقافية:

تم تشكيل المجموعة الوطنية للسياسات الثقافية في الأردن بعد عدة اجتماعات ونقاشات تم عقدها في شهر نوفمبر بين مجموعة من الفنانين والناشطين والمهتمين بالشأن الثقافي نوقش فيها قضايا أساسية تخص عمل الفنان المستقل والتمويل والأبحاث وقضايا في صلب السياسات الثقافية ووضع الثقافة الأردنية. من البنود التي قامت المجموعة بالعمل عليها:

- جمع وقراءة التقارير والدراسات المنتجة حول السياسة الثقافية في الأردن ومشاركة هذه الملفات مع أفراد وفنانين مهتمين بالمشروع.
- بدء اللقاءات الفردية والحوارات (مع أفراد مستقلين وأفراد يمثلون مؤسسات مستقلة) نوقش فيها المداخل والاحتمالات التي يمكن أن تعمل من خلالها المجموعة الوطنية.
- العمل مستمر على وضع ملخص يختصر المعلومات الواردة في التقارير والدراسات المنتجة عن التطورات والتغيرات ونقاط القوة والضعف والتحديات والقوانين، وكذلك التوجهات التي راجت في أزمنة معينة من أشكال الانتاج الثقافي (تحول في المسرح السياسي، نهضة في إنتاج الأفلام، موسيقى في الشارع، اقبال على فنون الكاريكاتير...)، وغيرها من المؤثرات والمؤشرات التي يمكن بها قراءة واقع السياسات الثقافية وتطورها في الأردن.
- وضعت مسودة لمجموعة من المبادئ، وللأسئلة التي تأسس لتطوير الحوار حول تطوير بيئة العمل الثقافي.
- عممت بعض من مجموعة الأسئلة على الحاضرين في الاجتماعات المتتالية وعلى مجموعة تريد وتتقص وتختلف من أفراد مهتمين، ونحن في مرحلة جمع الردود مكتوبة لدراستها.
- تحديث البحث حول السياسات الثقافية في الأردن.

تهدف المجموعة إلى تكوين نواة متنوعة وحيوية ونشيطة انضم إليها ستة أفراد للآن من من خلفيات وأعمار متنوعة. تتطلع المجموعة في المرحلة القادمة إلى بلورة هيكلها، والتشبيك مع وزارة الثقافة وأمانة عمان، والبدء بعقد لقاءات دورية مع أفراد ومؤسسات من المجتمع المدني، للتعريف بالمجموعة الوطنية وعملها وتوسيع مجالها علاقاتها.

## لبنان

### أول قرار يصدره القضاء اللبناني بتفكيك مواقع أثرية. والرقابة تمنع مسرحية وعدة أفلام.

تركزت القرارات الخاصة بالسياسات الثقافية في النصف الثاني من عام ٢٠١٣ في لبنان حول أمرين أساسيين وهما المواقع الأثرية والرقابة، فقد تابعت وزارة الثقافة اللبنانية اصدار قراراتها في تفكيك المواقع الأثرية في بيروت، كما فعلت سابقاً في قضية مسرح بيروت والموقع الفينيقي الأثري في ميناء الحصن. هذه المرة قرر الوزير غايي ليون تفكيك وإعادة تركيب العقارين رقم ٨٣٤ ورقم ١٤١٠ اللذين يشكلان امتداداً عمرانياً لميدان سباق الخيل الذي يخترق عقارات عدة، بعضها جرف، وبعضها ينتظر التفكيك، وقدم التجمع اللبناني للحفاظ على التراث استدعاء لمجلس شوري الدولة أسوة بالعديد من الاستدعاءات السابقة التي قدمها، وجاء الرد القانوني في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بوقف تنفيذ ثم ابطال القرار رقم ٨٤٩ الذي يقتضي دمج كامل الجزء الجنوبي من الآثار في البناء الذي تنوي شركة "بيروت تريد" انشاءه على العقار رقم ١٣٧٠ من منطقة ميناء الحصن والمدرج في لائحة الجرد العام للأبنية التاريخية، والموافقة على تفكيك وإعادة تركيب الشوكة الوسطية من ميدان سباق الخيل الروماني والاجزاء الشمالية منه ضمن هذا البناء، وهو أول قرار يصدره القضاء اللبناني بتفكيك موقع أثري.

وفي نفس السياق صرحت وزارة الثقافة في بيان لها عن "تفاقم عمليات ومحاولات هدم أبنية ذات طابع تراثي في مدينة بيروت في أوقات المساء والليل من دون الاستحصال على التصريح اللازم في شأنها من المراجع المختصة." وحذرت من يرتكب هذه التجاوزات باتخاذ الاجراءات القانونية بحقهم، من دون الإعلان عن أي اجراء من هذا القبيل ضد أي كان. ومن اللافت احتجاج الوزارة، ليس على خطورة هدم الأبنية الأثرية، بل على المس بصلاحياتها بالترخيص بهدم هذه الأبنية.

اعلنت إدارة مهرجان بيروت الدولي للسينما أن الرقابة اللبنانية منعت عرض فيلم لبناني قصير (وهبتك المتعة) يتناول زواج المتعة، وفيلم فرنسي طويل(غرب البحيرة) يتناول المثلية الجنسية، ضمن برنامج الدورة الثالثة عشرة للمهرجان الذي انعقد في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣

وقبل ذلك في شهر آب منع مكتب الرقابة العرض المسرحي "بتقطع أو ما بتقطع" والذي أنتجته جمعية "مارش" التي تعمل في إطار مكافحة الرقابة على الأعمال الفنية في لبنان. تتناول هذه المسرحية اشكالية عمل مكتب المراقبة في الأمن العام واشكالية الرقابة بشكل أساسي في إطار كوميدي ساخر.

وبممارسة الرقابة الداخلية في لبنان جهاز الأمن العام. وهو يقوم بالعادة بمنع الأفلام التي تثير النعرات الطائفية أو تتال من المقدسات أو تنتهك الآداب العامة أو تروج للتطبيع مع إسرائيل. وغالبا ما تكون القرارات الصادرة عن الأمن العام بمنع عمل فني أو ثقافي محل انتقادات حادة من الأوساط الثقافية والحقوقية في لبنان.

### المجموعة الوطنية للسياسات الثقافية:

بعد تشكيل نواة المجموعة الوطنية للسياسات الثقافية في لبنان من مجموعة من الناشطين في المجال الثقافي والحقوقية، ووضعهم التصورات المبدئية حول العمل والأهداف الواجب العمل عليها، بانتظار خطوة تشكيل المجموعة وإطلاقها بشكل رسمي، تم بإيعاز من نواة المجموعة وتكليف من مؤسسة المورد الثقافي اقتراح إجراء بحث حول القوانين الناظمة للعمل الثقافي في لبنان قامت به المحامية نائلة جعجع<sup>١</sup>.

وخلال الاجتماع الثالث للمجموعة العربية للسياسات الثقافية ٢١-٢٣ ديسمبر ٢٠١٣، تم وضع اقتراح خطة عمل تقوم على ثلاثة من المحاور التي خلصت إليها توصيات مؤتمر "ثقافة مستقلة من أجل الديمقراطية" الذي أقيم في القاهرة من ١٥ إلى ١٧ ديسمبر ٢٠١٢ وتضطلع بتحقيقها نواة المجموعة الوطنية اللبنانية من خلال طرحها للنقاش والعمل على مجموعة أوسع من الفاعلين الثقافيين. هذه الخطة تتضمن ما يلي:

- استكمال العمل على التشريعات والقوانين ذات الصلة بالثقافة (متابعة التوصيات التي خلصت إليها الدراسة الأولى، واقتراح تعديلات ومراسيم إجرائية...إلخ)
  - إجراء خارطة مسح للفاعلين الثقافيين والمساحات الثقافية الرسمية والخاصة المتوفرة على الأراضي اللبنانية
  - تفعيل التمويل الحكومي وغير الحكومي للعمل الثقافي من خلال الضغط باتجاه إصدار مراسيم لتنظيم وتفعيل "صندوق النشطة والصناعات الثقافية" الملحوظ في الهيكلية الجديدة المقترحة لوزارة الثقافة. وكذلك تحفيز إنشاء صندوق تمويل مستقل مستوحى من نموذج صندوق "مدد" في مصر.
  - دعم حرية التعبير عبر إقامة مهرجان سنوي تعرض فيه أعمال إشكالية مع الرقابة وتثار فيه قضية حرية التعبير.
- تتوخى النواة تحقيق هذه الخطة من خلال آليات عمل البحث والمسح الميداني والمشاورات وحملات التوعية والضغط السياسي المباشر

كما قامت المجموعة بالتعاون مع الباحثة كوثر سليمان لتحديث مسح السياسات الثقافية في لبنان.

## فلسطين

العديد من اتفاقيات الشراكة والتعاون في ظل انقسام فلسطيني على صعيد التشريع،

غياب قانون لحماية التراث وانتهاكات على صعيد الاعلام.

مع انتهاء العام ٢٠١٣ استمرت أزمة التشريع الثقافي الفلسطيني، فهناك وزارة للثقافة في رام الله وأخرى في غزة، وكل منهما تصدر قراراتها دون التنسيق مع الأخرى، بل تقوم كل منهما بنزع الشرعية عن الأخرى، مما دفع شبكة المنظمات الأهلية بالتحرك من أجل الحفاظ على وحدة المجتمع الفلسطيني ومواجهة آثار الانقسام، وقامت بنشر نص عريضة وقعت عليها أكثر من ١٢٠ منظمة أهلية من القدس والضفة الغربية وقطاع غزة للمطالبة بوقف هذا الانقسام الذي يؤدي إلى استمرار تدهور الحالة القانونية والتشريعية في الأراضي الفلسطينية.

على صعيد وزارة الثقافة في غزة، فقد ناقشت مع مؤسسات المجتمع المدني الاستراتيجية الوطنية للثقافة الفلسطينية للعام ٢٠١٤، وخلصت النقاشات إلى وضع خطة وطنية موحدة للنهوض بالواقع الثقافي، وتفعيل دور الاعلام، وإنشاء وتطوير عمل المكتبات وتفعيل الارشيف، إضافة إلى العمل على رفع مستوى الفنون والفنانين وتخصيص موازنة حكومية وتوفير الدعم اللوجستي الكافي.

<sup>١</sup> ستجدون في الملحق أهم التوصيات التي خلصت إليها الدراسة

كما أقرت الوزارة تفعيل قانون "رقم الإيداع" الذي عرفته بأنه حق للمؤلف يكفل لمؤلفاته الحماية من التحريف والتزييف والسرقة العلمية طيلة حياته، وبعد وفاته بخمسين عاماً، ولكنها تركت لنفسها صفة (المحكّم) كما اسمتها، فهي تقوم بتقييم المؤلفات للتأكد بأنها لا تخالف العديد من المعايير ومنها الشريعة والعقيدة.

أما في الضفة الغربية فقد وقعت الوزارة على برنامج تعاوني ثقافي بين الأردن وفلسطين، ويشمل البرنامج التنفيذي للأعوام ٢٠١٣-٢٠١٥ على ثلاثة بنود رئيسية تشمل المكتبات والوثائق والمخطوطات والمؤتمرات والمحاضرات والندوات الثقافية، بالإضافة إلى المسرح والسينما والموسيقى والفنون الشعبية والفن التشكيلي، والتراث الثقافي غير المادي. كما يتبادل الطرفان الخبرات في مجال بناء القدرات وتدريب الكوادر الفنية في مجالات الفنون والموسيقى والجرافيك، وإدارة المؤسسات والمراكز الثقافية.

وجددت الوزارة اتفاقية الصندوق الثقافي الفلسطيني مع الحكومة النرويجية التي ستتكفل بمنحة قيمتها ٢ مليون دولار أميركي. وبأني توقيع تلك الاتفاقية للمرة الثالثة في تاريخ الصندوق الفلسطيني منذ تأسيسه عام ٢٠٠٤. ووقعت اتفاقية تبادل ثقافي مع فرنسا تشمل مختلف المجالات وتحديدًا مجال التعاون السينمائي.

أيضاً قامت الوزارة بتوقيع اتفاقية حماية وصون الحكاية الشعبية مع اللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والعلوم، وبأني هذا المشروع بدعم من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "ألكسو" ضمن القسط الأول للمشاريع المقررة في المؤتمر العام ٢٠١٣-٢٠١٤.

على الرغم من القرارات والاتفاقيات العديدة التي أقرتها الوزارة، إلا أن هناك بعض الأوساط الفلسطينية التي تطالب الوزارة باعتماد قانون حماية التراث، في ظل السرقة الممنهجة التي تقوم بها إسرائيل للتراث الفلسطيني، وخصوصاً بعد أن أصبحت فلسطين عضواً في اليونسكو، ويعود تأخر اعتماد القانون في مجلس الوزراء إلى خلاف بين وزارتي الثقافة والسياحة حول تبعية القانون.

على صعيد حرية التعبير والرأي، فقد سجلت عدة انتهاكات من قبل السلطات الإسرائيلية في حق الصحفيين خلال الأشهر الأخيرة، حيث اعتدت بالضرب والقنابل المسيلة للدموع على الإعلاميين المشاركين في حملة "الحق في حرية الحركة" التي أطلقتها نقابة الصحفيين الفلسطينيين، وقد قامت أيضاً السلطات الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وغزة بانتهاكات مشابهة، فقد سجلت العديد من حالات الاعتقال والضرب وتحديدًا لكل من يشبهه بتعاطفه مع حركة تمرد المصرية في غزة.

### المجموعة الوطنية للسياسات الثقافية:

بعد أن تم تأسيس المجموعة الوطنية للسياسات الثقافية في فلسطين وترخيصها تحت اسم "مؤسسة السياسة الثقافية" حددت عدة أهداف مرحلية للتنفيذ منها:

- عقد الاجتماع الأول بين الأعضاء المؤسسين في ٠٥-٠٨-٢٠١٣.
- عقد عدة لقاءات في شهر أيلول/سبتمبر مع وزارة الثقافة والمجلس الأعلى للثقافة والفنون حول المراجعة المنجزة للخطة الوطنية للثقافة.
- إقامة ورشة للإدارة الثقافية في شهر أيلول/سبتمبر.
- تطوير خطة المؤسسة الاستراتيجية وخطةها التنفيذية للعام ٢٠١٤، وذلك في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.
- تطوير قاعدة بيانات للمؤسسات والأفراد (بناء نظام الكتروني لقاعدة البيانات) في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.
- تطوير قاعدة بيانات للمؤسسات والأفراد (بناء مدونة تفاعلية) في شهر كانون الأول/ديسمبر.
- نشر مسح السياسات الثقافية في فلسطين بعد تحديثه، كانون الأول/ديسمبر.

نتظر حتى الآن من المجموعة الوطنية في فلسطين تقرير حول عمل المجموعة في النصف الثاني من عام ٢٠١٣.

## سوريا:

اختلاف حاد في شكل ونوع العمل الثقافي في المناطق التي يسيطر عليها كل من النظام والمعارضة، استمرار تدهور الأوضاع في المواقع التراثية والبنى التحتية الثقافية.

لم يحمل النصف الثاني من عام ٢٠١٣ سمات تغيير أساسية على الصعيد الثقافي أو التشريعي في سوريا، بل اتسم بنفس الصفات التي استمرت في العامين الأخيرين، وهي عمل ثقافي حكومي بالحدود الدنيا ضمن نطاق المناطق التي يسيطر عليها النظام السوري، وعمل مدني إغاثي وثقافي في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة.

تهدف الحركة الثقافية في المناطق التي يسيطر عليها النظام إلى الحفاظ على عمل المؤسسات ومحاولة الإحياء باستمرار الحياة بشكل طبيعي، ولا تهدف هذه الحركة بشكل من الأشكال إلى تطوير الفعل الثقافي أو الاهتمام بإنمائه، بقدر الاهتمام باستمراره مهما كان الشكل أو السوية.

لذلك فقد شهدت هذه الفترة عدة عروض مسرحية لمديرية المسارح والموسيقا وبرنامج دوري لدار الأوبرا في دمشق، ومنح لإنتاج أفلام قصيرة لمجموعة من السينمائيين الشباب، وأنتجت المؤسسة العامة للسينما عدة أفلام، كما استمرت الفرقة السمفونية الوطنية بالحفلات الشهرية التي تحييها.

الرسالة الأساسية التي تحاول هه الممارسات على اختلاف أنواعها أن سوريا رغم مرورها بأزمة إلا أنها ستتمكن من تجاوزها، ومن هنا فإن العمل الثقافي اكتسب طابع البهجة، أو الانشغال بشكل الصورة الظاهرة دون تعديلات تكرر، ورغم صعوبة تأكيد موقف العاملين السياسي في هذا القطاع الثقافي، إلا أن القائمين على هه الأحداث أكدوا خلال ظهورهم الإعلامي تبنى وجهة النظر الأمنية التي يطرحها النظام السوري، ولذلك فقد استفاد عدد كبير من الفنانين من الأحداث التي تشهدها سورية وحازوا على منح أو احتلوا مناصب ثقافية بعد أن هجر عدد كبير من المثقفين والفنانين سوريا أو امتنعوا عن العمل مع النظام السوري.

في نفس السياق هناك عدد من الفنانين ممن يعملون ضمن هذا القطاع ويحملون وجهة نظر مختلفة، لا يملكون انتماء أو اتفاقاً مع وجهة النظر التي يبنها النظام، ولكنهم يؤمنون باستمرار الفعل الثقافي والغني مهما كانت الظروف أو الضغوط التي تعيشها البلاد، إضافة إلى ضرورة الاستمرار في العمل لكسب العيش، خصوصاً أن قسماً كبيراً من الفنانين في مجال التمثيل خسروا أعمالهم نتيجة توقف سوق المسلسلات التركية المدبلجة والتي كان يؤمن الدخل لعدد كبير منهم.

من جهة أخرى قامت هذه المؤسسات بفصل عدد من الموظفين الذين لا ينتمون لفكر النظام وتحديدًا في المؤسسة العامة للسينما في المرحلة السابقة، واعتقال وترهيب عدد آخر مثل الممثلة ليلي عوض وزكي ومهيار كورديللو والكاتب عدنان الزراعي وسابقاً الفنان التشيكي يوسف عبدلكي وعدد كبير يطول ذكره.

وعلى صعيد المناطق التي تسيطر عليها المعارضة فقد شهدت تطورات بارزة في الفترة الأخيرة وهو سيطرة تنظيمات متطرفة ومنتشرة دينياً على مناطق في الشمال السوري، فقد قامت هذه التنظيمات وتحديدًا الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) بفرض قوانين تنتهك الحريات وحقوق المرأة وأبسط الحقوق المدنية وطاردت واغتالت عددًا من الناشطين والاعلاميين، وحوّنت وكفّرت الكثير من المواطنين والتنظيمات الأخرى بحجة تطبيق الشريعة الإسلامية، مما أدى إلى عدة معارك مع تنظيمات المعارضة المسلحة تتج عنه خروج (داعش) من مناطق واسعة.

أما باقي المناطق التي تسيطر عليها المعارضة فقد اتسمت بنفس السمات التي صبغت العامين الأخيرين وهي ظهور العديد من التنظيمات والمجموعات المدنية (اعلامية أو فنية أو إغاثية أو توعوية)، تعمل وفق شروط صعبة وإمكانات محدودة وتحديدًا في الأماكن المحاصرة، وهي لا تملك مصادر تمويل ثابتة أو أساليب إدارة واضحة أو خطط استراتيجية مكتوبة في كثير من الأحيان إلا أن اهتمامها يصب على مجالات العمل التالية:

١- ترويج القيم المدنية و حكم القانون.

٢- التغيير السلمي.

٣- المساهمة في بناء المجتمع المدني السوري.

- ٤- توفير الدراسات والأبحاث الميدانية والأكاديمية اللازمة في التخطيط الثقافي؛ وبناء مشاريع ثقافية وفكرية منسجمة مع احتياجات المجتمع الجديد.
- ٥- تطوير السياسات الثقافية والتوجهات الأساسية للثقافة والفنون على المستوى الوطني لدمج مفهوم الثقافة في عملية التنمية.
- ٦- تنشيط الحركة الفنية المستقلة.
- ٧- الدفاع عن الحريات الإعلامية بأدوات العمل الإعلامي المختلفة.

التحدي الذي يواجه هذه المبادرات هي ضرورة منهجة عملها بالحد الأدنى للانتقال من مرحلة رد الفعل إلى المبادرة لاستيعاب أجزاء من الكارثة التي تزداد أعدادها كثيف.

المعارك العنيفة التي تشهدها الأراضي السورية جعلت من التراث الثقافي السوري مهددًا بالخطر وهذا ما أعلنت عنه منظمة اليونسكو في ٣١ حزيران ٢٠١٣ حيث أدرجت مواقع التراث العالمي الستة في سوريا على قائمة التراث المهدد بالخطر، وهذه المواقع هي: مدينة حلب القديمة، مدينة دمشق القديمة، مدينة بصرى القديمة، قلعة صلاح الدين، موقع مدينة تدمر التاريخية ومجموعة القرى القديمة في شمال سوريا.

عدا ذلك فقد تحول عدد كبير من البنى التحتية الثقافية في سورية إلى مقرات عسكرية أو مستودعات أو ملاجئ.

### المجموعة الوطنية للسياسات الثقافية

استمر عمل المجموعة الوطنية في سورية وفق الآلية التي بدأت عليها، فقد عملت ضمن بنية وآلية مختلفة إلى حد بعيد عما تشهده بقية الدول العربية. يأتي هذا الاختلاف نتيجة مباشرة لمرحلة التغيرات الجذرية التي تعيشها سوريا.

فقد أطلقت المجموعة مشروع "أولويات العمل الثقافي في سورية" الذي يهدف إلى بناء توافقات بين الفاعلين الثقافيين المستقلين حول أولويات عملهم وقدرتهم على التأثير الإيجابي في التطورات والتحديات الاجتماعية والثقافية في سوريا.

تم عقد طاولة العمل الأولى للمشروع ضمن قطاع ضيق من الفاعلين الثقافيين والتي تهدف إلى:

- الاتفاق على المفاهيم الرئيسة المرتبطة بمجال العمل.
- التوافق على مفهوم للثقافة يرى المشاركون ضرورة تبنيه.
- من هم الفاعلون الثقافيون على المستوى الوطني اليوم؟
- توصيف الوضع الراهن للسياسة الثقافية في سوريا اليوم
- تصور لطبيعة التغيير الثقافي المستقبلي.
- ما هي أهداف السياسة الثقافية المقترح تبنيها مستقبلاً
- ما هي أهم أدوار القطاع الثقافي المستقل حالياً ومستقبلاً

وخلصت الطاولة إلى عدة توصيات ومحددات يتم العمل عليها في بناء البرنامج والتحصير للطاولة الثانية التي ستضم قطاع واسع من الفنانين والناشطين ضمن القطاع الثقافي.

طرحت المجموعة أيضاً "استبيان رأي حول أولويات العمل الثقافي في سوريا" وعملت على نشره ضمن قطاع واسع، يأتي الاستبيان على ثلاثة محاور: أولاً- رصد التغيرات الثقافية منذ انطلاق الحراك في عام ٢٠١١. ثانياً- أولويات العمل الثقافي ودور القطاع المستقل في الوضع الراهن. ثالثاً- الدور المقترض للقطاع الحكومي.

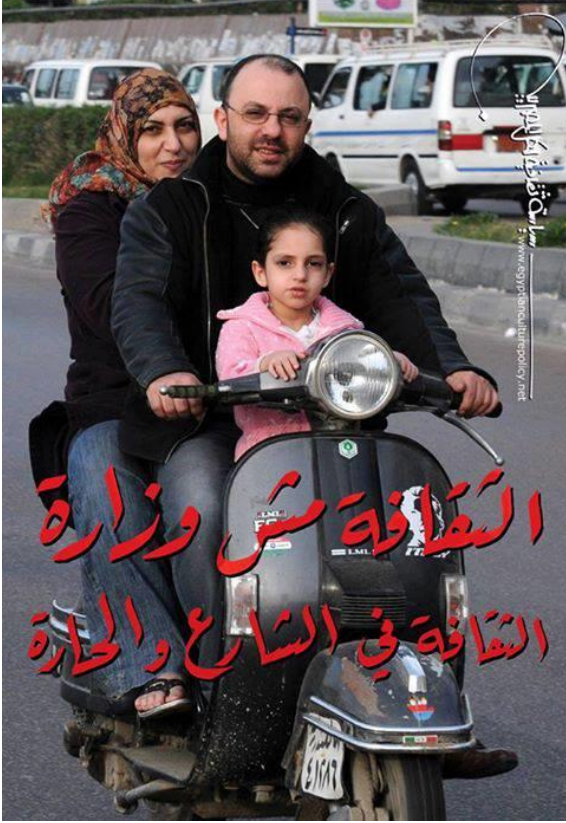
ويساهم هذا الاستبيان بشكل أساسي بتشكيل قاعدة أساسية لعمل المجموعة وأرضية معرفية لخطوات البرنامج القادمة.

كما أنجزت المجموعة بحث مقارن يسعى إلى دراسة أشكال استخدام الفنون والثقافة في صناعة السلام /تعزيز السلم الأهلي وحل النزاعات وذلك في دول مرت بمراحل شبيهة بما تمر به سوريا . يتم العمل الآن على الخطوات النهائية للبحث.

وتعمل المجموعة الآن على بحث آخر حول أشكال تأثير الفنون في الدول التي شهدت أحداث وظروف مشابهة مثل لبنان والعراق بالإضافة إلى سوريا.



## التغيير السياسي يؤثر بشكل جوهري على السياسات الثقافية. انتهاكات على صعيد حرية الرأي والتعبير



من الواضح جداً تأثر السياسة الثقافية في مصر بالتغيرات السياسية التي تحدث بها، وتبعيتها للسلطة، فكما اتخذ وزير الثقافة السابق، علاء عبد العزيز، الذي عينه الرئيس محمد مرسي المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين - كما اتخذ قرارات بتغيير قيادات الوزارة التي تنتمي جميعها إلى النظام القديم (فترة الوزير السابق فاروق حسني)، الأمر الذي كان في مصلحة الوزارة نظرياً إلا أنه استبدل بها قيادات ضعيفة وغير مؤهلة، وقرأه البعض بمحاولة تغيير الهوية الثقافية، أيضاً عمد وزير الثقافة الحالي صابر عرب إلى الدعوة والترويج للموافقة على الدستور الذي اقترحه المجلس العسكري. وهذا ما سيؤثر بسياسة المرجعية الأساسية للتشريع الثقافي وهي الوزارة.

ترافق استلام المجلس العسكري لزام الأمور مع انتهاكات على صعيد حرية التعبير والرأي، بدايةً بغض اعتصامات، وإغلاق قنوات دينية، ثم اعتداء على صحفيين ومنع برنامج الاعلامي باسم يوسف، وانتهاءً بقانون التظاهر الذي لم يعجب طيف واسع من المجتمع المصري.

لكن تحرك ومبادرات الوسط الثقافي لم تكن بالزخم الذي جابه وزارة علاء عبدالعزيز حين شهدت الوزارة اعتصامات متواصلة، فقد اقتصر الحراك حالياً على مبادرة السينمائيين، الأولى حين

وقع عشرات السينمائيين المصريين بيان تنديد بموافقة ممثل النقابات الفنية بلجنة تعديل الدستور، المخرج خالد يوسف، على مادة تفر محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، معتبرين أن موافقته تجعله "لا يمثلهم". قال البيان الذي نشره عدد من الفنانين وطلابوا زملاءهم بالتوقيع عليه "نحن مجموعة من السينمائيين المصريين كجزء من الشعب المصري الذي يناضل من أجل تحقيق حلمه بالحرية والعدل اللذين خرج من أجلهما الملايين في شوارع مصر منذ ٢٠١١ وحتى الآن، هالنا أن يوافق المخرج خالد يوسف الممثل للسينمائيين في لجنة الخمسين التي تصيغ دستور مصر الجديد على محاكمة المدنيين عسكرياً". ثم أتت المبادرة الثانية في شهر كانون الأول/ديسمبر التي حملت اسم "لا للدولة الأمنية" ورفعت عدة "لاءات" تندد بقانون التظاهر والمحاكمات العسكرية.

وفي سياق آخر دعت مجموعة من المثقفين في مصر لعقد مؤتمر أسموه "ثقافة مصر في المواجهة" وأطلقت عليه الصحف اسم "مؤتمر المثقفين"، وتم برعاية وزارة الثقافة والمجلس الأعلى للثقافة. حمل المؤتمر عدة توصيات ومطالب للمجلس الأعلى للثقافة كضرورة زيادة ميزانية الثقافة، وتمثيل المجلس للثقافات المختلفة في مصر، ودعم حرية التعبير، وتغيير قانون الرقابة والعديد من المطالب الأخرى.

وعلى صعيد مؤسسات المجتمع المدني فقد أعلن وزير الثقافة السابق علاء عبد العزيز عن افتتاح ساقية رابعة ضمن اعتصامات الاخوان في ميدان رابعة ليكون مركز يشمل عدة نشاطات ثقافية، ولم تنفي ساقية عبد المنعم الصاوي ولم تؤكد علاقتها ب"ساقية رابعة"، وتوقفت ساقية الصاوي عن الإعلان عن فعاليتها واحتفظت بالحد الأدنى في الفترة التي أعقبت اعتصام رابعة العدوية ثم فضه. ومن الملاحظ تراجع جماهيرية الساقية بالعلاقة بين مؤسسها والإسلاميين. كما قام الكاتب خالد الخميسي بإطلاق مؤسسة "دوم" الثقافية التي تنشط في المجال الثقافي.

تركز عمل وزارة الثقافة في النصف الثاني من عام ٢٠١٣ على البنى التحتية كافتتاح مكتبة القاهرة الكبرى ومراكز ثقافية في الأقصر وقنا وعدة مواقع أخرى، والجانب الآخر الذي ركزت عليه الوزارة هو قوانين التعاون المشتركة بين الهيئات والمؤسسات

مثل بروتوكول التعاون المشترك بين هيئة الكتاب ومهرجان القاهرة السينمائي، كما وقّعت مكتبة الاسكندرية مذكرة تفاهم مع المعهد الملكي للدراسات الاستوائية بهولندا، انتقل بموجبها ٤٠٠ ألف كتاب إلى مكتبة الاسكندرية.

وقد انتخبت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة «اليونسكو» مصر للحصول على عضوية مجلسها التنفيذي لمدة أربع سنوات. فقد أصبحت عضوة في منظمة الايكروم لحفظ وصون التراث العالمي، قبل ذلك، في أغسطس/آب ٢٠١٣، كان محمد سلماوي، رئيس اتحاد الكتاب المصريين، قد بعث برسالة لإيرينا بوكوفا مديرة عام "اليونسكو"، انتقد فيها صمت المنظمة إزاء الهجمات والحرائق التي استهدفت المتاحف المصرية ودور العبادة والمكتبات والمباني التاريخية. هذا وقد تمكنت وزارة الدولة لشئون الآثار، بالتعاون مع وزارة الخارجية من استعادة خمس قطع أثرية من فرنسا كانت هربت من مصر في ظل حالة الانفلات الأمني التي شهدتها البلاد في أعقاب ثورة الخامس والعشرين من يناير، وتم تسليمهم للخارجية المصرية مطلع الأسبوع الجاري.

### المجموعة الوطنية للسياسات الثقافية



أثرت الظروف والتغيرات التي طرأت على الظرف السياسي في مصر على عمل المجموعة الوطنية ومبادراتها، فقد كان من المقرر في خطتها أن تطلق موقعا الكترونيا خاص بالسياسات الثقافية وأن تقوم بكتابة مسودة كاملة وطرحها للمناقشة.

تابعت المجموعة عملها ضمن حملة "سياسة مصرية لكل المصريين" والتي تتضمن مجموعة من المطبوعات المختلفة (كروت بوستال - استيكرات - بوسترات) يتم توزيعها في معظم المحافظات المصرية.

تضمنت المطبوعات عدة شعارات منها: "الثقافة مش في الوزارة، الثقافة في الشارع والحارة"، "من حقي اسمع موسيقى"، "من حقي أمثل.. ومؤخرًا تم

وضع عدة إعلانات هي عبارة عن صور وشعارات على باصات النقل مثل شعار: "الثقافة مش بس للمتقنين، الثقافة لكل المصريين" كذلك تم الانتهاء من إعداد فيلم مدته ١٣ دقيقة عن الحق في الثقافة و٦ إعلانات تليفزيونية TV Spots للعرض في القنوات التليفزيونية.

تدعو هذه الحملة كل مصري ليدافع عن حقه في الثقافة ويؤمن بضرورة وجود سياسة ثقافية تكفل له هذا الحق.

### المغرب

إحداث خلية مركزية لوضع منظومة وطنية للإحصائيات الثقافية، والمعهد الملكي للثقافة الامازيغية يطلق ندائين لدعم الكتاب والصحافة المكتوبة بالامازيغية



- شهدت الساحة الثقافية المغربية معركة شديدة على إثر الدعوة التي أطلقها رجل أعمال ينشط في مجال الإعلانات والمجتمع المدني، طالب فيها باعتماد الدارجة المغربية لغةً للتدريس. وشكلت هذه الدعوة أبرز نقاط التوصيات التي خرجت بها ندوة دراسية نظمها المعني بالأمر في إطار مؤسسة ثقافية واجتماعية يشرف عليها. وقد كان من بين نتائج هذا السجال إصدار عددٍ من المثقفين المغاربة بياناً تحت عنوان: 'من أجل الدفاع عن اللغة العربية وتعزيز مكانتها في الفضاء العام'، حذروا فيه مما أسموه 'الفتنة اللسانية والهجمة اللغوية الشرسة التي تتم بدعوى التعدد اللغوي والانفتاح ولا تراعي بأي حال الوحدة الوطنية واستقرار مكوناتها الأساسية'، وتضمن البيان/ العرضة أسماء العديد من الأدباء والكتاب المغاربة والمختصين في مجالات التربية والتدريس والفكر والتواصل والثقافة؛

\_ في سابقة من نوعها، دعا الفقيه الريسوني، أحد أشهر رموز الحركة الإسلامية المغربية، مكونات هذه الحركة إلى الانخراط في المجال الفني والثقافي، بما في ذلك الرقص والغناء والمسرح والسينما. وقد حث الشيخ الريسوني الحركات الإسلامية المغربية على تقديم إسهاماتها باعتبار أن العمل الفني صار هو الأداة التثقيفية والإصلاحية الواجبة الآن. وفيما توجس البعض من هذا الخروج غير المسبوق، رأى فيه البعض الآخر دعوة إيجابية ما لم تقص أي مرجعية أخرى، ودون القول بالفن النظيف وغير النظيف. فالفن ممارسة ديمقراطية ومجال للتعدد والاختلاف .

\_ إحداث خلية مركزية لوضع منظومة وطنية للإحصائيات الثقافية، وذلك بشراكة بين وزارة الثقافة ووزارة الاتصال و المندوبية السامية للتخطيط. ويهدف المشروع إلى تمكين الحكامة/ الحوكمة وبناء وتقييم السياسات القطاعية ذات الصلة بالشأن الثقافي من منطلق ممنهج و علمي وكذا التعريف بالحركية الثقافية وإلى إطلاع مرتفقي قطاع الثقافة على المعطيات والمؤشرات الثقافية الوطنية. سيُفتح هذا البرنامج بإصدار وزارة الثقافة للكتاب الأول حول الإحصائيات الثقافية لسنة ٢٠١٢؛

\_ تنظيم وزارة الثقافة ليوم دراسي حول المهرجانات الثقافية والفنية. ويهدف هذا اللقاء إلى إلقاء نظرة شاملة على المهرجانات و التعرف عن قرب على كيفية تنظيمها وتقييم طرق اشتغال المسؤولين أو المشرفين عليها ، كما يتوخى تعميق الاستفادة من التجربة والطرق الحديثة المعتمدة في تدبير بعض المهرجانات الثقافية التي بصمت على حضور متميز ضمن المشهد الثقافي الوطني وتحظى بدعم من القطاع الخاص ومؤسسات عمومية.

وتراهن وزارة الثقافة، من خلال هذا اللقاء الدراسي، على الخروج بتوصيات يؤدي إعمالها إلى وضع نموذج المنظور الجديد الذي يجب تنبئه من قبل المشرفين على تدبير المهرجانات فيما يخص المحاور التالية: تهيئ وتقييم المهرجانات الثقافية؛ الشراكات والتمويل؛ التواصل مع وسائل الإعلام وعموم الجمهور؛ ضبط تواريخ وأنشطة المهرجانات وبرنامجها التنفيذي.

- تقديم الكتاب الأبيض للسينما المغربية، الذي يعد أرضية لانطلاق جديدة للفن السابع في المملكة، وهو الكتاب الذي وضعت له لجنة علمية مكونة من فعاليات من مختلف المهن السينمائية.. يشدد الكتاب على أهمية الاستثمار في مجال إعادة هيكلة المهن السينمائية والنهوض بمستوى التكوين فضلا عن إيلاء الأهمية المطلوبة لحماية حقوق الملكية الفكرية.

وبالمناسبة، أعلن وزير الاتصال عن إطلاق ورش قانوني هام يتمثل في إصلاح القانون المنظم للصناعة السينماتوغرافية والقانون المنظم للمركز السينمائي المغربي؛

يذكر أن سنة ٢٠١٣ شهدت إنتاج ما يقرب من ٢٠ فيلماً سينمائياً، فيما عدد القاعات السينمائية المشتغلة استمر في التراجع ( من ٣٦ قاعة و٦١ شاشة سنة ٢٠١٢ إلى ٣٣ قاعة و٥٨ شاشة سنة ٢٠١٣ )، على مستوى الإصدارات السينمائية شهدت سنة ٢٠١٣ صدور ١٣ كتاباً بالعربية والفرنسية وثلاث مجلات؛ فيما شهد عدد التظاهرات السينمائية المختلفة ارتفاعاً ملحوظاً (أكثر من ٧٠ تظاهرة تم دعم ٥٣ منها من طرف لجنة دعم المهرجانات والتظاهرات السينمائية)، لعل من أبرزها مهرجان مراكش للفيلم

الذي انعقد ما بين ٢٩ نونبر و ٧ دجنبر وترأس لجنة تحكيمه المخرج الأمريكي مارتن سكورسيزي، الذي عبّر عن سعادته أن يصبح المغرب موطنًا للسينما في شمال إفريقيا، وأن تضطلع السينما بدور متمم في صناعة الثقافة المغربية وإشعاعها؛

\_ تم يوم ٣٠ نونبر ٢٠١٣، ولأول مرة في تاريخ المغرب الاحتفاء باليوم الوطني للأرشيف، بمشاركة مجموعة من الفاعلين المغاربة و الأجانب، وقد تم في هذا الإطار، تنظيم ندوة بكلية الآداب و العلوم الإنسانية بالرباط تحت عنوان: الأرشيف: "تراث وحدانية وديمقراطية"، التي عملت على الكشف عن أهمية التراث الأرشيفي، وعلى تحديد الروابط بين التدبير المحكم للأرشيف والحكمة المسؤولة و الشفافية، وكذلك على إبراز الدور المحوري الذي يلعبه الأرشيف في تطوير المجتمعات العصرية. كما تم بذات المناسبة إطلاق حملة وطنية تحسيسية للإسهام في نشر ثقافة الأرشيف كدعامة للانخراط في الحدثة والديموقراطية.

يذكر أن المغرب سجل تأخرًا كبيرًا في تدبير أرشيفه ولذلك فقد تأسست سنة ٢٠١١ مؤسسة "أرشيف المغرب" تفعيلاً للقانون رقم ٦٩/٩٩ الصادر بتاريخ ٣٠ نونبر ٢٠٠٧ .

\_ أطلق المعهد الملكي للثقافة الامازيغية ندائين من أجل إبداء الرغبة في الاستفادة من دعم الكتاب و الصحافة المكتوبة بالامازيغية وذلك بهدف توسيع إمكانية الاستفادة أمام الكتاب و المبدعين و المؤلفين، وكذا لفائدة الجرائد و المجلات الوطنية أو الجهوية المكتوبة كايا أو جزئياً بالامازيغية. وتستفيد الملفات المستوفاة للشروط المعلن عنها من دعم مالي يسمح لها بنشر مؤلفاتها و مطبوعاتها .

\_ تقديم مشروع قانون تعديلي متعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة. وهو القانون رقم ٧٩،١٢ بتميم القانون رقم ٢،٠٠ المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة. ويهدف هذا المشروع إلى اعتماد نظام مكافأة النسخة الخاصة بهدف جبر الضرر الذي يلحق بالمؤلفين وذوي الحقوق المجاورة جراء استنساخ المصنفات سواء من طرف الخواص لأغراض الاستعمال الشخصي أو للتجارة غير المشروع، وسيتمكن هذا النظام من توفير مداخيل مالية إضافية نظراً للكميات الكبيرة من الأقراص المدمجة المستوردة والتي تصل بحسب تقديرات أولية إلى أكثر من ٧٠ مليون قرصاً سنوياً. كما يُفترض أن يستفيد من مكافأة النسخة الخاصة المؤلفون وفنانو الأداء ومنتجو الفونوغرامات ومنتجو الفيديوغرامات، كما ستخصص نسبة لتشجيع الإبداعات الأدبية والفنية المحمية بموجب هذا المشروع.

\_ تم انتخاب المغرب عضواً بالمجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) لولاية من أربع سنوات. وقد جاء انتخاب المغرب باسم المجموعة العربية في إطار المؤتمر العام السابع والثلاثين ليونسكو الذي انعقد من ٥ الى ٢٠ نونبر ٢٠١٣ بمدينة باريس.

### **المجموعة الوطنية للسياسات الثقافية:**

\_ عملت الجمعية المغربية للسياسة الثقافية في النصف الثاني من عام ٢٠١٣ على عدة بنود ضمن خطتها السنوية، فقد قامت بتسجيل الجمعية ضمن قاعدة بيانات الاتحاد الأوروبي، كما قامت بإنجاز عدة بحوث مختصة بالسياسات الثقافية بالتعاون مع كلية الآداب و العلوم الإنسانية ابن مسيك بالدار البيضاء، وتأتي عناوين الأبحاث التي أنجزت بالإنجليزية: الثقافة في برامج الأحزاب المغربية، الثقافة في القطاعات الوزارية المجاورة (السياحة، الشبيبة والرياضة، الداخلية)، الثقافة في مجلسي البرلمان المغربي) . وتعمل الجمعية المغربية على إنجاز ملخصات باللغة العربية لهذه الأبحاث.

كما تخطط الجمعية في المرحلة القادمة لإصدار أول عدد من النشرة الإخبارية للجمعية المغربية للسياسات الثقافية مع نهاية شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، إضافة إلى عقد لقاء موسع للفاعلين الثقافيين المغاربة يوم ٢٥ يناير ٢٠١٤ بمدينة الدار البيضاء للتعريف بالجمعية وبرامجها وتشكيل لجان عمل في أفق صياغة وثيقة للسياسة الثقافية بالمغرب.

## الجزائر

الاستعداد لقسطنطينية عاصمة الثقافة العربية ٢٠١٥،



انّ الفنّ هو الأثر الخالد،  
والثقافة هي النهر الرافد

L'art est ce qui compte,  
la culture est ce qui importe

Art is what counts,  
culture is what matters

www.gtpca.org

قوانين تفرض التراخيص على قطاع السينما والنشر، وتضييق على حرية التعبير. حمل النصف الثاني من عام ٢٠١٣ مزيداً من الاستعدادات لقسطنطينية كعاصمة للثقافة العربية، ومزيداً من التشريعات التي تضييق على العاملين في قطاع الثقافة وتحد من حرية التعبير.

فقد أعلنت وزارة الثقافة بمناسبة قسطنطينية عاصمة الثقافة العربية ٢٠١٥، عن ترسيم صالون دولي للكتاب لولاية قسنطينة، وجملة من المشاريع التي تم تحضيرها منها ٧٥ مشروعاً تابعاً للتراث المادي واللامادي، إضافة إلى عدد من المشاريع التي تهدف إلى إعادة إحياء بعض المعالم الدينية بعاصمة الشرق الجزائري. وسيشرع في السنة القادمة ٢٠١٤، تنفيذ برنامج دعم التراث الثقافي بالجزائر الممول من طرف الاتحاد الأوروبي، كما يتم العمل على مشروع إنشاء بنك معلومات حول الآثار يسعى لإنشاء خريطة أثرية جزائرية وأطلس أثري خاص ببلاد المغرب العربي.

وإضافة إلى المهرجانات العديدة التي تزخر بها الجزائر، تعمل وزارة الثقافة على وضع اللمسات الأخيرة من أجل تأسيس مهرجانين خاصين بالأغنية الأندلسية بكل من ولايتي بجاية ومستغانم. وقد انتخبت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة « اليونسكو » الجزائر للحصول على عضوية مجلسها التنفيذي لمدة أربع سنوات.

من ناحية أخرى أعلنت صحيفة الوطن المحلية الجزائرية في شهر كانون الأول/نوفمبر في بيان لها على موقعها الإلكتروني بأن "السلطات السياسية منعت عقد "نقاشات الوطن" التي كانت مقررة حول موضوع الوضع الراهن الاستبدادي، وكلفته بالنسبة للجزائر."

وذكرت إدارة الصحيفة بأنها "اعتادت على تنظيم لقاءات مناقشة منذ سنة 2005 من دون طلب ترخيص من السلطات"، معتبرة أن هذه اللقاءات "لقيت نجاحاً كبيراً لدى القراء والعموم بصفة أشمل."

وحسب البيان، فإن "هذا المنع يأتي بينما تخضع الحركة الاجتماعية والصحف للرقابة منها زج مدون بالسجن وتهديد وزارة الدفاع الوطني لصحفي يعمل لحساب جريدة (الخبز). كما قام القضاء الجزائري بمقاضاة رسام للكاركاتير بتهمة خيانة الأمانة وإهانة رئيس الجمهورية، وذلك بسبب رسم لم ينشر في الجريدة التي كان يعمل بها، والذي عثرت عليه في أرشيفه الخاص، وهو رسم لم يتضمن أي توقيع، ولا حتى ذكر فيه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بالاسم.

بينما صدرت عدة قوانين لتنظيم عمل السينما والمطبوعات لاقت اصداً سلبية ضمن أوساطها، فقد تم إصدار قانون جديد يلزم السينمائي بضرورة تقديم طلب على رخصة خاصة من وزارة الثقافة ووزارة المجاهدين، رغم أن هؤلاء لا علاقة لهم بقطاع السيناريو، وبأتى هذا القانون في سياق المراسيم التنفيذية المكملة لقانون السينما في الجزائر، ويرى السينمائيون أنه خطوة أخرى في محاولة احتكار الفن السابع وتم وصفها بالمراسيم المعادية للفن. كما صدر أيضاً بيان من النقابة الوطنية لناشري الكتب ينتقد فيه مشروع القانون المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب، فنص المشروع لا يسمح للجزائريين بطبع كتاب أو إقامة معرض أو استيراد أو نشر كتاب، إلا بعد الحصول على تصريح من وزارة الثقافة، مشيراً إلى أن هذا المشروع يتناقض مع المشاريع الوطنية الكبرى القائمة على تشجيع الاستثمار

## المجموعة الوطنية للسياسات الثقافية:



بعد أن عقدت المجموعة الوطنية للسياسات الثقافية في الجزائر أربعة لقاءات تشاورية للسياسات الثقافية، وكانت قد نشرت مقترح السياسات الثقافية الذي عملت عليه للتداول، وهو يتكون من أربعة عشر فصلاً، ويهدف إلى إعادة هيكلة السياسات الثقافية في الجزائر، واختص كل فصل بموضوع محدد (الجمهور، الفنان، الدعم والتمويل، السياحة الثقافية، وغيرها). تم عقد المجموعة للقاء الخامس في حزيران/يونيو بمدينة وهران بهدف الخروج من مركزية العاصمة والانتقال إلى الولايات الأخرى تحت عنوان "دمقرطة الثقافة في الجزائر: العراقيل والآفاق". كما أطلقت المجموعة موقعها الإلكتروني الخاص بها <http://gtpca.org> والذي يحتوي على أبحاث وفرص تمويل وتشريعات وأمور أخرى متعلقة بالسياسات الثقافية في الجزائر.

تسعى المجموعة لعقد اللقاء السادس مع نهاية عام ٢٠١٣.

## موريتانيا

الحكومة تصادق على اتفاقية اليونسكو لحماية وتعزيز أشكال التعبير الثقافي، وتطلق مشروع احصاء التراث اللامادي الموريتاني. خطوات حيثية لمجموعة وطنية جديدة للسياسات الثقافية



### المجموعة الوطنية للسياسات الثقافية - موريتانيا

#### Groupe des politiques culturelles nationales

في طور التأسيس

En cours de constitution

وافقت الحكومة الموريتانية على المصادقة على اتفاقية اليونسكو لحماية وتعزيز أشكال التعبير الثقافي، وقد صادق مجلس الشيوخ على الاتفاقية ولكن الأجواء السياسية المشحونة منعت الوزارة من عرض الاتفاقية على الجمعية الوطنية ورئاسة الجمهورية للمصادقة عليها بشكل نهائي.

كما تعاقبت وزارة الثقافة مع الباحث محمد المختار ولد سيدنا للإشراف على كتابة استراتيجية ثقافية طويلة الأمد. وقد أنت هذه الخطوة من الوزارة على أثر تصاعد الاحتجاجات في الأوساط الثقافية التي تطالب الوزارة بتغيير سياستها الثقافية وآلية تعاملها مع المثقفين.

ويذكر أن عدد من المثقفين المستقلين يطالبون أيضاً بمجلس أعلى للثقافة في موريتانيا. وأطلقت الوزارة إطلاق مشروع إحصاء التراث اللامادي الموريتاني، وتقوم إدارة التراث بتنفيذه بتمويل من اليونسكو.

شهد النصف الثاني من عام ٢٠١٣ العديد من المهرجانات في موريتانيا، فقد نظم دار السينمائيين الموريتانيين النسخة الثامنة من المهرجان نواكشوط الدولي للفيلم القصير، يستضيف المهرجان أفلاماً ومخرجين من كل أنحاء العالم وتنظم على هامشه ورشات تدريبية لمئات الشباب الموريتانيين.

كما نظم اتحاد الأدباء والكتاب الموريتانيين المهرجان التاسع لهم، ويذكر أن الاتحاد قد أصدر ٢٠ كتاباً متنوعاً بين الشعر والأدب والنقد. وقامت مؤسسة زازا بروديكسيوه بإطلاق النسخة الرابعة من مهرجان "السلام عليكم" الدولي للهيبة هوب.

بالإضافة إلى ذلك فقد تم تنظيم "ملتقى الثقافات" وهو حدث ثقافي سياحي سنوي كبير تشارك فيه أكثر من ٧٠ دولة ويتم فيه تقديم وفقات موسيقية وفنية، فضلاً عن الأطعمة التقليدية والفلكلور الخاص بهذه الدول المشاركة.

وتم إطلاق مشروع الاتحاد الأوروبي للمجتمع المدني والثقافة في موريتانيا، الذي سيستفيد منه المجتمع المدني والمؤسسات الثقافية من خلال تمويل أنشطة وورش تدريبية لرفع خبرات العاملين في الحقل الثقافي.

أثار فيديو كليب (it started from nouakchott) جدلاً كبيراً في موريتانيا، حيث طالب مجموعات كبيرة بمحاكمة وسجن الفنانين "ليلي وحمزه" والمخرج والشركة المنتجة بتهمة الاساءة إلى الذوق والخروج على التقاليد وخذش الحياء العام، معتبرين أن الفيديو مخل بالأدب، وقد تعرض الشبان لمضايقات كبيرة، وتم استجوابهما لدى الشرطة الوطنية، وتعرض المشرفون جميعاً لحملة سب وشتم كبيرة.

### المجموعة الوطنية للسياسات الثقافية:

تم تشكيل الفريق الأولي للمجموعة الوطنية للسياسات الثقافية في شهر حزيران/يوليو ٢٠١٣ والمكون من خمسة أفراد:

- عبد الرحمن أحمد سالم مدير دار السينمائيين المؤسسة الراعية للمجموعة
- محمد ولد إدوم منسق المجموعة
- الدكتور أحمد مولود ولد أيده باحث

- ميمونه بنت السالك باحثة
- امهاني صار طالبة/باحثة

وقد بدأت المجموعة في البداية بعمل بحثي تولاه الباحثان حول تجميع كل النصوص القانونية المتعلقة بالثقافة الصادرة في موريتانيا منذ الاستقلال سنة ١٩٦٠، سواء كانت موادا من الدستور أو قوانين أو مراسيم أو مقررات أو حتى فقرات واردة في خطابات رؤساء الجمهورية أو البرامج الانتخابية للمرشحين، وكذلك في النصوص التنظيمية للبلديات والتجمعات الحضرية. وقد بدأ العمل في هذا الجانب ومازال مستمرا.

بعد ذلك تم تنظيم مجموعة من اللقاءات الفردية مع بعض الفاعلين الثقافيين والإعلاميين، ثم قامت المجموعة بتنظيم ورشة تدريبية في الإدارة الثقافية والسياسات الثقافية شارك فيها رؤساء الجمعيات الثقافية الوطنية،

كما تم في شهر نوفمبر عقد اجتماع مع مدير الثقافة والفنون بوزارة الثقافة والشباب والرياضة، والخير المشرف على اعداد استراتيجية ثقافية للوزارة. وخلال هذا اللقاء تم التفاهم على التنسيق وتبادل المعلومات، وفتح ابواب ادارة الثقافة لمساعدة عمل المجموعة، ولاحقا مساعدتها على التسجيل القانوني.

تتطلع المجموعة لمواصلة اللقاءات مع الفاعلين الثقافيين قبل تنظيم ملتقى مفتوح يجمع كل الفاعلين سواء في نواكشوط أو داخل البلاد من أجل الانطلاقة الرسمية للمجموعة الوطنية وتحديد طريقة عملها وأسلوبها وبرامجها. وذلك من خلال تنظيم الملتقى الوطني الاول للمجموعة الوطنية للسياسات الثقافية، والذي من المفترض أن يضم كل الفاعلين الثقافيين والسياسيين والممولين، وممثلي الجهات والمحافظات. هذا بالإضافة إلى نية المجموعة بتنظيم الحملة الوطنية للحق الثقافي مع مطلع العام القادم.

## اليمن

مجلس الوزراء يتبنى سياسة ثقافية جديدة، والبحث عن حل لملف الآثار والتراث ضرورة ملحة.

إضافة لاعتداءات واغتيالات لغنائين.



التطور الهام على صعيد السياسات الثقافية في اليمن هو ما تبع مؤتمر السياسات والتنمية الثقافية في اليمن خلال الفترة من ٦-٨ أيار/مايو ٢٠١٣م، الذي خرج بسياسة ثقافية جديدة تتماهى مع المتغيرات السياسية الكبيرة التي تشهدها مرحلة الحوار الشامل في اليمن، نتيجة لهذا المؤتمر جاء قرار مجلس الوزراء بتبني نتائجه كسياسة وطنية للثقافة. خطوة كهذه جاءت نتيجة لجهود مشتركة لوزارة الثقافة والمجموعة اليمنية للسياسات الثقافية وبمشاركة طيف واسع من العاملين في المجالات الثقافية المختلفة في القطاعين الرسمي والمستقل بهدف وضع استراتيجية وطنية للثقافة تواكب التحولات الكبرى التي يمر بها المجتمع اليمني و تضع ركائز مستقبلية حديثة للثقافة اليمنية.

في نفس السياق أقامت مؤسسة الشرق الثقافية بالتعاون مع المورد الثقافي برنامج تدريبي حول السياسات الثقافية والذي يستهدف حشد وكسب التأييد في مجال السياسات الثقافية للمجموعة اليمنية.

تعرض المتحف الوطني بصنعاء لسرقة مخطوطات وسيوف أثرية وهو ما أعاد المخاوف من أن المتحف كان سيسرق كاملا في حال لم تكتشف هذه السرقة مع بدء الاجازة التي تستمر ١١ يوما في شهر تشرين الأول/ اكتوبر، وسبق وتعرض المتحف الوطني لثلاث سرفقات سابقة اكتشفت جميعها وأعيدت المسروقات إلى مكانها



كما اكتشفت الأجهزة الأمنية في مديرية القناوص محاولة تهريب لمخطوطات أثرية لخارج اليمن، وتفتقر المتاحف اليمنية إلى كثير من الإمكانيات أبرزها إمكانات الحماية والحراسة تقنياً وبالإضافة إلى قصور الحراسة الأمنية بشرياً.

في محاولة من الحكومة للحفاظ على التراث والمدن الموضوععة على قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر، تم اصدار القانون رقم (١٦) لسنة ٢٠١٣م بشأن المحافظة على المدن والمناطق والمعالم التاريخية وتراثها الثقافي العمراني وقد احتوى هذا القانون على (١٤٨) مادة موزعة على عشرة فصول .

وطالب وزير الثقافة مؤتمر التراث العالمي بتقديم مساعدة لليمن من أجل الحفاظ على المدينة التاريخية، فقد صرح الوزير أن الحفاظ على المدن التاريخية اليمنية يتطلب توفير عشرة مليارات ريال يمني ضمن موازنة العام المقبل.

كما تم انجاز مسودة اتفاق بين اليمن وايطاليا، تشمل مساهمة ايطاليا بتأسيس معهد إقليمي للتدريب على ترميم وصيانة التراث بمدينة صنعاء القديمة.

على صعيد حرية التعبير فقد أعربت لجنة الحريات بنقابة الصحفيين اليمنيين عن قلقها من تزايد الانتهاكات بحق الصحفيين بشكل عنيف وعدائي. واستنكرت نقابة الصحفيين في هذا الصدد ما تعرض له مصور الوكالة الأوروبية للصور الاخبارية يحيى عرهب من اعتداء بالضرب العنيف ومصادرة كاميراته الاحترافية أثناء تغطيته مظاهرة احتجاجية لأصحاب الدرجات النارية من قبل عناصر يتبعون قوات الامن الخاصة.

وفي انتهاك واضح للحياة الثقافية والفكرية تم الاعتداء على الفنان الممثل سام المعلمي وقتله من قبل مسلحين في ظروف غامضة في صنعاء، وشهدت تعز أيضا اغيال الفنان والرسام محمد السلفادور الذي حاول من خلال أعماله الكاريكاتورية إدانة السلاح والعمل على الحد من انتشاره.

### المجموعة الوطنية للسياسات الثقافية:

قامت المجموعة اليمنية بجهد هام وبارز في النصف الثاني من عام ٢٠١٣ فقد استطاعت أن تصدر كتيب "الاطار العام للسياسة الوطنية للثقافة" الذي يعد اول اصداراتها و تضمن المخرجات النهائية لمؤتمر السياسات والتنمية الثقافية المنعقد في حزيران/يونيو ٢٠١٣، كما قامت المجموعة بتنظيم ورشات تستهدف كسب الحشد والتأييد ضمن المجتمع لمشروع السياسات الثقافية، إضافة إلى حوار متواصل مع اعضاء لجنة التنمية الثقافية في مؤتمر الحوار الوطني، وتمت موافقة مجلس الوزراء على اقتراح سياسة ثقافية وطنية جديدة لليمن.

### ملاحظات عامة حول عمل المجموعات:

- صعوبة مرحلة التأسيس لدى بعض المجموعات يجعل التأسيس بحد ذاته هدف وهاجس، من الممكن أن يشغلها بشكل كامل عن هدف المجموعة الأساسي كالتغيير على صعيد السياسات أو حشد الدعم لطرح سياسة بديلة

- اعتماد بعض المجموعات على شخص مركزي يدير المجموعة لوجوده ممكن أن يفقدها الاستمرارية او التراكم وينزع عنها صفة

المجموعة



- ضرورة التفكير بآلية تبادل خبرات بين المجموعات، فهناك تجربة وتراكم هام خلقتهم بعض المجموعات كالجزائر واليمن، من المفيد أن تستفيد منه المجموعات التي تشكل الآن، مع مراعاة الاختلاف في الظروف وبنية السياسة الثقافية في كل بلد.

- اختلاف الظروف السياسية والاجتماعية في كل بلد وتطلعات أعضاء المجموعات، خلق أهداف متباينة بشكل كبير بين المجموعات، بين التغيير الجذري على صعيد السياسات و الدراسة أو التوثيق.

- في التقرير السابق كانت الملاحظة الأساسية هي انحراف بعض المجموعات عن الخطط السنوية التي وضعوها قبل عدة أشهر، أما الآن بعد عام كامل فنلاحظ وجود انحراف شبه كامل عن الخطط، طبعاً نتج ذلك عن الظروف المتغيرة داخل المجتمعات، مما يسمح لنا بالتفكير بوضع خطط قصيرة الأجل، أو التفكير بآليات عملية لتطبيق الخطط التي نضعها.

- بعد مرور أكثر من عام على بعض المجموعات وعدة أعوام على المشروع هناك نقاط كالتمويل والهيكلية الإدارية والتفرغ يجب التفكير بها للحفاظ على استمرارية المجموعات واستقلاليتها فيما بعد.

## ملحق ١:

التوصيات التي خلص إليها بحث القوانين الناظمة للعمل الثقافي في لبنان:

### التوصيات المتعلقة بهيكلية وزارة الثقافة:

- إصدار المراسيم اللازمة لتفعيل مختلف الأجهزة والدوائر التابعة لمديرية الشؤون الثقافية عملاً بالجدولين رقم ٢٥١ أعلاه؛
- تضمين ميزانية وزارة الثقافة البنود المالية اللازمة لتأمين الجهاز اللازم والموارد البشرية عملاً بهذه المراسيم؛
- إصدار المراسيم اللازمة لتفعيل وتنظيم «صندوق دعم الأنشطة والصناعات الثقافية» بناءً على دراسة معمّقة تخرج بآليات لتأمين مصادر تمويل الصندوق؛

### التوصيات المتعلقة بالوضعية القانونية للفنانين:

- إعادة النظر بالسياسة المالية والضريبية الخاصة بالفنانين على أساس فصل كامل بين العاملين في القطاع الثقافي والعاملين في الملاهي وباتجاه تحويل النظام الضريبي إلى نظام تحفيزي؛
- استحداث لائحة بموجب معايير واضحة تتضمن الهيئات والمؤسسات التي لا تتبغى الربح والناشطة في المجال الثقافي تتعاون مع المديرية التابعة للمديرية العامة للشؤون الثقافية كل بحسب اختصاصها، واستحداث أطر وآليات واضحة بعيد عن الاستثناءات العرضية من شأنها تسهيل أعمالهم والتنسيق مع الأجهزة الرسمية الأخرى؛
- إلغاء نظام التراخيص المسبقة لجهة إنشاء النقابات وإلغاء القيد الواقع على الحق في الانتساب؛
- استبدال مبدأ التعيين بمبدأ الانتخاب على مستوى إدارة صندوق التعاضد؛
- إعادة النظر بكيفية تحديد الرسوم المالية الممولة للصندوق أكثر إنصافاً باتجاه اعتماد نظام الشطور والرسوم التصاعدية؛
- إعادة تقويم للسياسة التشريعية الخاصة بعمل الفنانين على الأراضي اللبنانية باتجاه إلغاء مفهوم الفنان المرتبط حصراً بالملاهي الليلية والتميز بين الفنان الذي يشارك في نشاطات بحت تجارية وريحية وبين الذي يشارك في مهرجانات ونشاطات لا تتبغى الربح؛

### التوصيات المتعلقة بالفضاءات الثقافية:

- إصدار المراسيم اللازمة لوضع معايير تصنيف الممتلكات الثقافية والعمل على استكمال اللوائح؛
- وضع أطر قانونية واضحة باتجاه تفعيل الآليات والتدابير المؤقتة الآيلة إلى حماية أي ممتلك ثقافي يتعرض للخطر؛
- فصل نظام استثمار المسارح ودور السينما عن نظام استثمار الملاهي والفنادق؛
- إعادة النظر بالسياسة المالية والضريبية الواقعة على عاتق القيمين على الأمكنة الثقافية على أساس فصل كامل بين هذه الأخيرة وأماكن اللهو وباتجاه تحويل النظام الضريبي إلى نظام تحفيزي؛
- فرض بعض القيود على عقود الإيجار الخاصة بالأماكن الثقافية باتجاه ضمان حد أدنى من استمرارية العلاقة التعاقدية بين المالك والمستأجر ووفق معايير تحدّد الحد الأقصى لبدل الإيجار.